الانتخابات البرلمانية الإيرانية المحددة سلفاً

بواسطة مهدي خلجي (/ar/experts/mhdy-khljy-0)

فبراير
متوفر أيضًا باللغات:
English (/policy-analysis/irans-predetermined-parliamentary-election) /
Farsi (/fa/policy-analysis/antkhabat-frmayshy-mjls-ayran)

عن المؤلفين

مهدي خلجي (/ar/experts/mhdy-khljy-0)
مهدي خلجي زميل أقدم في معهد واشنطن

تحليل موجز

في 21 شباط/فبراير ستنظم إيران الدورة الحادية عشرة من انتخاباتها النيابية إلى جانب الانتخابات الخامسة لـ "مجلس خبراء القيادة" ("المجلس") الهيئة المكلفة بتسمية المرشد الأعلى المقبل. ومن الصائب توقّع أن يكون "المجلس" المقبل مخلصاً في الدرجة الأولى لآية الله علي خامنئي لا بل في الواقع سيكون على الأرجح المجلس التشريعي الأقل استقلالية في إيران منذ عقود. ويضع هذا التوقع الرئيس حسن روحاني في موقف محفوف بالمخاطر حيث يُلزمه دوره السياسي بتشجيع المشاركة العامة في الانتخابات التي من المؤكد أن معسكره سيخسرها.

الانتخابات عنصر أساسي للتصور الذاتي للنظام

إن إدعاء الجمهورية الإسلامية بأنها حكومة ثورية يعتمد على المشاركة الكبيرة في السياسة. وبغية نفي الواقع غير المستساغ المتمثل بأن الإكراه هو العامل الرئيسي لصمود إيران يحتاج النظام إلى أدلة تدعم ادعاءاته بأنه لا يزال يتمتع بدعم شعبي واسع.

ووفقاً لذلك تستخدم القيادة جميع الوسائل المتاحة لتشجيع الناس على التصويت في 21 شباط/فبراير تماماً كما فعلت خلال الانتخابات السابقة. وفي الوقت نفسه تنظم هذه القيادة أساليب المناورة التقليدية للتلاعب بكل مرحلة من العملية بدءاً من تأهيل المرشحين وصولاً إلى فرز الأصوات النهائي والإعلان عن النتائج. غير أن عدداً من العوامل يقوّض هذا الاحتيال بعض الشيء بما في ذلك وجود ممثلين عن المرشحين في مراكز الاقتراع وخلال عملية فرز الأصوات وكذلك الصراع على السلطة القائم بين وزارة الداخلية في حكومة روحاني و"مجلس صيانة الدستور" الخاضع لسيطرة خامنئي.

ومن أجل تصوير الانتخابات على أنها دليل للشعبية المستمرة للنظام وشرعيته "الديمقراطية" يجب أن يكون قادراً على الإعلان عن نسبة مشاركة رسمية لما لا يقل عن 50 في المائة من الناخبين المؤهلين. وحتى في ظل استخدام النظام لآلية الاحتيال القوية بحوزته سيتطلب إعلانه عن هذه النسبة بشكل موثوق وصول نسبة المشاركة الفعلية 40 في المائة على الأقل.

وتحقيقاً لهذه الغاية دعا المرشد الأعلى وغيره من السلطات الدينية الشعب إلى التصويت ليس فقط باعتبار ذلك حقاً سياسياً بل واجباً دينياً. غير أن تراجع شعبية النظام قلّص قدرته على الإقناع في هذا المجال. وبالنظر إلى الأزمات المزدوجة للمثل العليا والسلطة التي يعيشها المجتمع الإيراني منذ بعض الوقت فقد فقدت السلطات من مختلف أركانها - من الشخصيات الدينية إلى النجوم الرياضية والمشاهير - الكثير من قدرتها على حشد الجماهير سياسياً. فضلاً عن ذلك أضرت الإخفاقات الاقتصادية المستمرة للحكومة بثقة الشعب بشكل سيء للغاية لدرجة أصبح معها إغراء الناخبين من خلال تقديم وعود اقتصادية جديدة أمراً خيالياً.

الادعاءات القومية المنافقة

يبدو السياق السياسي الذي تجري في إطاره الانتخابات الحالية مختلفاً إلى حدّ كبير. فقد رسم تطوران رئيسيان معالم هذه البيئة وهما: العنف غير المسبوق الذي استخدمه النظام لقمع المتظاهرين السلميين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وإسقاط «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني في الثامن من كانون الثاني/يناير طائرة ركاب أوكرانية مليئة بالمواطنين الإيرانيين.

وكان يمكن للشعب أن يقبل بطريقة معقولة فكرة قيام «الحرس الثوري» بإسقاط الطائرة عن طريق الخطأ مهما كانت النتائج مأساوية. ولكن ما أثار سخط الإيرانيين - حتى العديد من أنصار النظام - هو إنكار الحكومة مسؤوليتها عن هذا الحادث في بداية الأمر وموقفها المتغطرس وغير المسؤول تجاه أسر الضحايا ورفضها المستمر تقديم أدلة شفافة بشأن الحادث. وبدلاً من ذلك أخفى النظام دون خجل الحقيقة ونشر مزاعم مربكة من أجل تضليل الشعب والحكومات الأجنبية على حدّ سواء. وقد تأثّر الكثير من الإيرانيين سلباً بهذا السلوك الذي ساهم في تدهور ثقتهم المتراجعة أساساً بالنظام.

ولتخطي أزمة الشرعية هذه الطويلة الأمد احتاجت الحكومة إلى تجاوز قاعدة سلطتها الاجتماعية (التي تحوّلت إلى أقلية في الوقت الحاضر) وإعادة بناء أسس شعبيتها على شعور مبتكر من القومية. وكانت تلك خطوة ماكرة بالنظر إلى أن النظام اعتمد على سياسات ودعاية شرسة مناهضة للقومية خلال عهد المرشد الأعلى الراحل روح الله الخميني لا سيما بعد الفتوى التي أصدرها عام 1981 والتي حرّمت هذا الشعور باعتباره ارتداداً عن الدين ووصفت الشخص المثالي القومي السابق محمد مصدق بأنه كافر. ولتفادي هذا التناقض خلال الاستفادة من الجانب القومي اعتمد المرشد الأعلى خامنئي على سياسات الخوف خلال السنوات القليلة الماضية. ووفقاً لسرديته - التي ازدادت حدة بعد الانتفاضة السورية عام 2011 - كانت إيران تخوض حرباً فعلية مع أعدائها وأصبح الأمن القومي حالياً الأولوية العليا لتوحيد جميع المواطنين وراء النظام.

ومن أجل الترويج لهذه الفكرة وتكثيف مساعي إيران لإضفاء الطابع الأمني محلياً وفي الخارج سعى النظام إلى إقناع الإيرانيين القوميين خارج قواعده الانتخابية الضيّقة بأن البلاد تواجه تهديداً عسكرياً وشيكاً وأن الجمهورية الإسلامية هي الهيكلية القيادية الوحيدة القادرة على تفادي الفوضى في المنطقة ومنع تفكك أقاليمها. وقد استُخدمت هذه الحجة ليس فقط لتبرير سياسة إيران التوسعية والجريئة في المنطقة بل أيضاً من أجل إبطال مفعول المعارضة المحلية. ومثل هذه التشويهات للحقائق تضع السكان في موقف مربك: ولا سيما أن كون الشخص قومياً إيرانياً يستلزم حالياً دعمه للنظام حتى لو كان يكرهه.

وهكذا وفي خطاب ألقاه في الخامس من شباط/فبراير دعا خامنئي "كل من يحب إيران" إلى المشاركة [في التصويت] حتى وإن كان "لا يحب" المرشد الأعلى. كما وصف الانتخابات مراراً وتكراراً بعبارات قومية وموجهة نحو الأمن واصفاً العملية بأنها "تهديد للعدو" ومدعياً أنها "تضمن أمن البلاد" وأشار إلى أن تأثيرها الإيجابي على التصورات الخارجية بشأن إيران سيساعد على حل "العديد من مشاكلنا الدولية".

تهميش "المجلس"

إلى جانب إعلانه صراحةً ومراراً بأنه يتوجب على البرلمان الإذعان لإرادته لطالما كان خامنئي يفرض السياسة التشريعية على أعضاء "المجلس" ويمارس سلطته للتحكم بأصواتهم. وهذا النهج يرافقه تقليد تصفية قائمة المرشحين قبل الانتخابات قد جرّد "المجلس" من أي قدرة على حماية استقلاليته ووظائفه الديمقراطية. وبدلاً من ذلك فإن ولاء "المجلس" القسري لخامنئي قد منحه أداة فعالة أخرى لإضعاف الرئيس ومنع الحكومة المنتخبة من مخالفة توجيهاته أو تحدي سلطته. إن الضغط من أجل [قيام] مجلس متشدد متجانس سيساعد أيضاً في حماية النواة الثورية للنظام إذا توفي خامنئي خلال فترة رئاسته التي أمدها أربع سنوات.

وحتى في ظل تراجع أهمية دور البرلمان أكثر فأكثر لا يزال المتشددون عازمين على منعه من أن يصبح منصة لشكاوى الإصلاحيين. ووفقاً لذلك استبعد "مجلس صيانة الدستور" عدداً كبيراً من المرشحين البرلمانيين قبل الانتخابات المقبلة - أكثر من 16000 في المجموع بمن فيهم 90 عضواً في "المجلس" الحالي وجميع الشخصيات الإصلاحية وحلفاء روحاني تقريباً. وقد يشير هذا القرار إلى ثقة خامنئي المفرطة بنفسه إذ إنه ينهي بشكل أساسي الممارسة التقليدية المتمثلة في السماح للإصلاحيين بالتعبير عن بعض انتقاداتهم من خلال "المجلس". وللأسف قد يكون هناك ما يبرر هذه الثقة بالنفس بالنظر إلى الانخفاض الكبير في شعبية روحاني والفقدان الساحق لأمل الجمهور فيما يتعلق بالإصلاحيين.

غير أن هذا النهج لا يخلو من بعض المخاطر بالنسبة لخامنئي. فإذا استمر الشعب في فقدان الثقة بقدرته على إحداث تغييرات داخل النظام فمن المرجح أن يتوصل إلى قرار بضرورة رحيل النظام بأكمله. وبالفعل أصبحت الآن الأصوات المناهضة للنظام ولخامنئي من بين الهتافات الأكثر صدوحاً في معظم الاحتجاجات الشعبية - وهو تطوّر كان يُعتبر غير وارد سابقاً.

التداعيات على واشنطن

تتيح هذه الانتخابات فرصة أكبر للحكومة الأمريكية لإسماع صوت الإيرانيين الذين كانوا يعترضون على طبيعة النظام المناهضة

للديمقراطية بشكل متزايد. وعند الإدلاء باي تعليقات حول عملية الاقتراع وتبعاتها على المسؤولين الأمريكيين وضع مطالب هؤلاء الإيرانيين في الواجهة لأنها أكثر مصداقية بكثير من الانتقادات الأجنبية الصادرة عن إدارة ترامب. لقد أصبحت واشنطن بارعة للغاية في الاستشهاد بشكاوى الإيرانيين بشأن الفساد وإساءة الاستخدام [الانتهاكات] لذا فقد حان الوقت الآن لرفع الصوت - سواء من خلال مطالبة كبار المسؤولين بتسليط الضوء على هذه الشكاوى أو عن طريق جعل قنوات البث الأمريكية تنقل الأخبار للإيرانيين والتي مفادها أن حكومتهم لن تفعل ذلك.

❖ **مهدي خلجي** هو زميل "ليبيتزكي فاميلي" في معهد واشنطن.

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Bennett’s Bahrain Visit Further Invigorates Israel-Gulf Diplomacy

/ /

◆

Simon Henderson

(/policy-analysis/bennetts-bahrain-visit-further-invigorates-israel-gulf-diplomacy)

BRIEF ANALYSIS

Libya’s Renewed Legitimacy Crisis

/ /

◆

Ben Fishman

(/policy-analysis/libyas-renewed-legitimacy-crisis)

تحليل موجز

مواجهة أزمة الغذاء في سوريا

فبراير

◆

عشتار الشامي

(ar/policy-analysis/mwajht-azmt-alghdha-fy-swrya/)

TOPICS

السياسة العربية والإسلامية **(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/)**

الديمقراطية والإصلاح **(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslah/)**

المناطق والبلدان

إيران **(ar/policy-analysis/ayran/)**